في افتتاح المؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية

رئيس الوزراء : الحكومة تحرص دوما على زيادة حجم المخصصات المالية لقطاع التعليم العام والعالي

أمين عام الاتحاد : تحديات سياسية واقتصادية يواجهها التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي

صنعاء / سبأ

دعا الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء إلى تطوير التواصل والتكامل العربي في العملية التعليمية والمعرفية والبحثية لما فيه الارتقاء المستمر بمخرجات التعليم العالي وخدمة توجهات التنمية في الأقطار العربية .

مشيرا إلى أهمية توجه مخرجات التعليم العالي نحو التخصص في مجالات التنمية الشاملة بشقيها المعرفي والتطبيقي وخلق الرابطة القوية بين مؤسسات التعليم العالي وحاجات المجتمع المحيط بها .

جاء ذلك في ا لكلمة التي ألقاها الأخ رئيس الوزراء في حفل افتتاح المؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية الدورة 40 الذي بدأ أعماله أمس في صنعاء ويستمر لمدة يومين وسط مشاركة أكثر من 150 جامعة عربية ومنظمات عربية وإقليمية ودولية ، حيث أشار الدكتور علي مجور إلى الأهمية الكبيرة لهذا الملتقى العلمي العربي الذي يضم نخبة من الأكاديميين والباحثين و المسؤولين عن إدارة التعليم العالي في الوطن العربي وقال " لقد كان للمؤتمر الثلاثين للإتحاد المنعقد في صنعاء عام 1997م أثره الإيجابي الكبير في خدمة توجهات العملية التعليمية في مجال التعليم العالي على المستوى العربي ، واليوم نأمل ان يواصل الاتحاد دوره الحيوي في تطوير مستوى التعليم العالي وإدارة ومناهج ومعايير اعتماد؟وأكد ضرورة إيلاء البحث العلمي الاهتمام اللائق ليتصدر مهمةالجامعات كمرتكز أساسي لنشاطها العلمي وحتى تتمكن الجامعات من القيام بدورها الصحيح والمنشود في النهوض بواقع الأمة والوصول بها الى مستويات متقدمة في شتى نواحي الحياة .

ونوه إلى ان دور الاتحاد العربي للجامعات العربية دون شك مهم جدا في تحقيق تلك الغاية وذلك من خلال الاهتمام بالعملية البحثية والعقول العربية المبدعة والخلاقة والمساهمة في توفير متطلباتها البحثية والاستفادة من مخرجاتها .

وتناول الدكتور مجور في سياق كلمته الاهتمام والدعم الذي تقدمه الحكومة اليمنية لقطاع التعليم العام والعالي وقال " ان الحكومة تحرص دوما على زيادة حجم المخصصات المالية لهذا القطاع للنهوض بواقعه وتجويد مخرجاته لمافيه خدمة متطلبات التطور والتقدم العلمي للمجتمع اليمني .

ولفت إلى أن موازنة التعليم بمستوياته المختلفة قد ارتفعت إلى أكثر من 20بالمئة بالمقارنة مع نسب تصل إلى النصف من ذلك في فترات سابقة .. وأوضح ان هناك أكثر من 6 ملايين طالب وطالبة في مدارس التعليم الأساسي والثانوي ونحو 200 الف طالب وطالبة في الجامعات التي يزيد عددها عن 15 جامعة حكومية وأهلية .. مشيرا إلى خطوات إصلاح قطاع التعليم العالي الجارية في اليمن والتي منها إعادة هيكلة بعض الكليات الجامعية لما فيه تلبية حاجة العملية التعليمية في التعليم العام ومتطلبات التنمية وسوق العمل .

وعبر رئيس الوزراء عن تمنياته لهذا الاجتماع العلمي التوفيق والنجاح والخروج بنتائج تعزز من دور العلم والمعرفة في مواجهة التحديات الماثلة أمام الأمة العربية في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

من جانبه أشاد الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية الدكتور صالح هاشم بالتطور الذي شهده التعليم في اليمن خاصة التعليم الجامعي والعالي سواء في التوسع أو المشاركة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

وأكد ان التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي يواجه منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، مما سيتدعي النظر في منظومة هذا النوع من التعليم والفحص والتدقيق نظرا لأهميته في خدمة وتحقيق النهضة للأوطان وتقدمها .

وأشار إلى التوسع في التعليم العالي العربي من خلال إنشاء وحدات ومراكز للتقويم الذاتي بالإضافة إلى استحداث تخصصات جديدة تلبي سياسات الأسواق المفتوحة .

وأكد الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية على ضرورة مواصلة السعي لإنشاء هيئة عربية مستقلة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التي ستعنى بوضع معايير عربية تأخذ بما تعتمده المؤسسات الدولية الراقية في هذا الشأن مع عدم الإغفال لواقعنا الحضاري والاجتماعي .

والقيت كلمتان من قبل رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الدكتور داوود عبدالملك الحدابي ورئيس جامعة الجزائر رئيس الدورة الـ39الدكتور طاهر حجار اكدا فيهما على اهمية المؤتمر الذي يمثل مراجعة دورية لواقع التعليم العالي في الوطن العربي وتطويره .

واشارتا الى مايمثله التعليم بشكل عام والجامعي والعالي بشكل خاص من اهمية في عملية البناء والتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات في الوطن العربي .

ودعيا إلى ضرورة أحداث نقلة نوعية في المؤسسات الجامعية وطبيعة مخرجاتها المهنية والبحثية والخدمية وسعي الجامعات للرقي بمستواها والتميز في برامجها وتفعيل دورها في المجتمع .

وتطرقا إلى ماشهده التعليم العالي في الوطن العربي خلال العشر السنوات الماضية من تطورات وتوسعات، وكذا الانجازات التي حققها اتحاد الجامعات العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي .

حضر افتتاح المؤتمر وزير الخارجية الدكتور ابو بكر عبدالله القربي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح علي باصرة ووزير الدولة امين العاصمة الدكتور يحيى الشعيبي .

تضمنهما مشروع التعديلات في قانون السلطة المحلية المقدم إلى مجلس الشورى

إقرار مبدأ انتخاب المحافظين ومديري عموم المديريات وتمديد فترة المحليات إلى 7 سنوات

مقترحات بإعادة هيكلة المجالس المحلية ومنحها صلاحية الإشراف على الجهاز التنفيذي

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى مناقشته لمشروع التعديلات في قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م المحال إليه من فخامة رئيس الجمهورية،وذلك في الجلسة التي عقدها أمس السبت برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى في إطار الاجتماع السادس من دورة الانعقاد الأولى للمجلس للعام الحالي 2007م.

وفي مستهل الاجتماع ألقى رئيس مجلس الشورى كلمة نوه فيها بالحراك الكبير الذي يشهده الوطن في هذهِ المرحلة الهامة من تاريخه، على كافة المستويات،معتبرا التعديلات في قانون السلطة المحلية التي ينظر فيها المجلس جزءا أصيلا في هذا الحراك، ومؤشرا قويا على حقبة جديدة من التغيير الشامل نحو الأفضل في كل مناحيً الحياة.

ولفت إلى ما شهده اليمن خلال الأسبوعين الماضيين بتشكيل الحكومة الجديدة، ببرنامج يُعنى بالأولويات الأساسية للوطن والمواطنين، تضمنتها توجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح القيمة لرئيس وأعضاءِ الحكومة الجديدة في أول اجتماع تعقده برئاسته.معبرا عن تهاني مجلس الشورى إلى الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء على ثقة الأخ الرئيس وثقة مجلس النواب، متمنيا لهم التوفيق والسداد.

وقال رئيس مجلس الشورى: ضمن هذا الحراك سيبدأ يوم غد الأحد (اليوم) مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية برعاية فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ،رئيس الجمهورية ، في تجمع غيرَ مسبوق، لكبار المستثمرين من اليمن، والجزيرة العربية والخليج، وبقية الوطن العربي والعالم مضيفاً إن المؤتمر يمثل أحد أبرز المقررات التي خرج بها مؤتمر لندن الناجح للمانحين، ويعبر بقوة عن المستوى الذي بلغته الشراكة اليمنية الخليجية في هذه المرحلة.

وقال رئيس مجلس الشورى إن اليمن كان سباقاً إلى إقرار مبدأ التغيير، وتجسيده على أرض الواقع بحزمة من الإصلاحات الجذرية على كل الصعد كافة، والتي أقام على أساسها نظامه السياسي الديمقراطي من وحي إرادته الوطنية الحرة مؤكداً ان اليمن هو اليوم أكثر تصميماً على المضي قدماً نحو إنجاز كافة الاستحقاقات على طريق اليمن الجديد والمستقبل الأفضل، وهو الطموح الذي تحمله بكل الأمل، مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية، ومن وحي البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس.

ووصف الأخ عبد العزيز عبد الغني التعديلات في قانون السلطة المحلية بأنها من الاستحقاقات الوطنية الهامة، التي وعد بها البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس، والمدخل لتحول جذري في البنية الهيكلية للسلطة المحلية، باتجاه التجسّيد الكامل لمبدأ اللامركزية الإدارية والمالية.

وأشار إلى أن حجم التغيير الكبير الذي طال مواد قانون السلطة المحلية بالحذف والإضافة والتعديل، قد أفسح المجال لانتخاب رئيس السلطة المحلية في المحافظات والمديريات، وأفسح المجال كذلك لإعادة هيكلة السلطة المحلية، بما يسمح للمجالس المحلية بأداء دورها التنموي بصلاحيات إدارية ومالية كاملة، وفي غياب لأي من مظاهر الخلل التي أفرزتها تجربة السلطة المحلية خلال السنوات الست الماضية.

واعتبر أن السلطة المحلية وفقاً للتعديلات المقترحة ستشهد أكبر عملية تطور منذ عقد أول دورة انتخابات محلية في مطلع 2001م، وذلك يعني أن هذه التجربة، قد كانت بالفعل محل تقويم ومتابعة ولذلك جاءت الحصيلة بهذا المستوى من التغيير.

بعد ذلك قدم الأخ عبد الله أحمدٍ مجيديع رئيس لجنة السلطة المحلية والخدمات عرضا للنتائج التي خرجت بها اللجنة المشتركة المكونة من لجنة السلطة المحلية واللجنة الدستورية بالمجلس، من دراسة لمشروع التعديلات المقترحة في القانون.

فيما قرأ الأخوة محمد حسن دماج وأحمد عقبات واحمد الأصبحي وسعيد يافعي أعضاء مجلس الشورى صيغة مشروع التعديلات المقترحة في القانون من قبل اللجنة الوزارية، والملاحظات ومقترحات اللجنة المشتركة بالمجلس عليها.

ومن أبرز ما تضمنته التعديلات إقرار مبدأ انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات، وتمديد فترة المجالس إلى سبع سنوات على أن تكون فترة ولاية الهيئات الإدارية نصف تلك المدة.

وتضمنت التعديلات المقترحة مقترحات بإعادة هيكلة المجالس المحلية ومنحها صلاحية الإشراف على الجهاز التنفيذي فضلاً عن تأمين المرونة الكافية التي تمكن المجالس المحلية من أداء مهامها بدون صعوبات.

ويكفل مشروع التعديلات فيما يخص إدارة موارد الوحدات الإدارية في السلطة المحلية، أسسا ومعايير لتوزيع الدعم المركزي بناء على ما اكتسبته تجربة السلطة المحلية خلال الفترة الماضية.

كما تضمنت التعديلات المقترحة في قانون السلطة المحلية الكثير من المواد والأحكام التي تم استحداثها بهدف معالجة أوجه القصور التي برزت أثناء تطبيق القانون خلال السنوات الماضية.

هذا وسيواصل المجلس مناقشته للموضوع في الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استمع في بداية الاجتماع إلى محضر اجتماعه السابق وأقره.

حضر الجلسة الأخوة الدكتور عدنان الجفري وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى،و عبد القادر علي هلال وزير الإدارة المحلية، وعبد السلام أحمد الضلعي وكيل الوزارة، وعمر سالم العكبري وكيل الوزارة لقطاع التنمية المحلية، وأمين محمد المقطري الوكيل المساعد.

أمام مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار:

٣٣ فرصة استثمارية تعرضها الهيئة العامة للسياحة

صنعاء /سبأ:

تعرض الهيئة العامة للتنمية السياحية في مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية المقرر بدء أعماله اليوم في صنعاء /33/ فرصة استثمارية تشمل إنشاء قرى ومنتجعات وجزر سياحية ومشاريع للسياحة العلاجية بتكلفة استثمارية تتجاوز الـ/100/ مليون دولار .

وقال رئيس مجلس إدارة الهيئة مطهر تقي لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ " ان الهيئة تسعى من خلال عرض هذه الفرص في المؤتمر الذي يستمر يومين إلى جذب الاستثمارات وتعزيز نشاط الجانب السياحي بما يكفل تحقيق مردود ايجابي لصالح الاقتصاد الوطني والإسهام في التنمية" .

وأوضح تقي ان الفرص الاستثمارية المعروضة التي تشمل تسع فرص استثمارية في مجال إقامة المشاريع والقرى والمنتجعات السياحية في عدد من المواقع السياحية المختارة في شواطئ الجمهورية ، على امتداد البحرين الأحمر والعربي ، بتكلفة إجمالية للمراحل الأولى تقدر بـ/80/ مليون دولار ، وفقا للدراسات والتصاميم المعمارية المتكاملة المعدة من قبل الهيئة، و/14/ فرصة استثمارية في 14 جزيرة يمنية، منها جزيرتا المرك في اللحية بالحديدة والدويمة في ميدي بحجة ، واللتان تم إنجاز ووضع المخططات العامة لتنفيذ مشروعات الاستثمار السياحي فيهما ، إضافة إلى التصاميم المعمارية لتنفيذ مشروع سياحي رائد في الجزيرتين بتكلفة إجمالية تقدر بـ /14/ مليون دولار .

وأضاف تقي" : ستعرض الهيئة ايضا /10/ فرص استثمارية في مجال إقامة المنتجعات الصحية للاستشفاء والاستجمام الطبيعي بالمياه المعدنية والكبريتية الحارة في المواقع المدروسة والمختارة في محافظات حضرموت، صنعاء،الضالع، الحديدة، ذمار، لحج، إب، وشبوه، إلى جانب أربع فرص استثمارية تم انجاز الدراسات والمخططات والتصاميم المعمارية /التأشيرية/ لمكوناتها، وتتمثل في استغلال حمامات دمت في محافظة الضالع ، والسخنة، وحمام علي بآنس في محافظة ذمار، وكذا حمام وادي الجارف في بلاد الروس بمحافظة صنعاء وبتكلفة تقديرية لكل مشروع تتراوح ما بين 9-1 ملايين دولار" .

وأشار مدير عام الاستثمار في الهيئة عبده مهدي إلى ان التكاليف المعلنة للفرص الاستثمارية المعروضة تعد تكلفة تقديرية للمراحل الأولى من تلك المشاريع فقط، والخيار مفتوح أمام المستثمر للتعديل والتوسع فيها وزيادة مكوناتها..موضحاً بان الهيئة ستوفر عبر جناحها المخصص للفرص الاستثمارية خلال انعقاد المؤتمر، عددا من الوسائل التوضيحية ، المقروءة والمرئية والبروشورات والتي ستسهل على المستثمر التعرف على أهم المعلومات عن كل فرصة من الفرص المعروضة، خصوصاً وأنها تقدم ملخصات عن خصائص كل موقع والمكونات المقترحة والتكاليف الاستثمارية التقديرية

أكثر من 650 شركة تؤكد مشاركتها في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار

صنعاء/سبأ:

كشف الأخ عبدالله عبدالولي نعمان الوكيل المساعد بوزارة الصناعة والتجارة لشؤون الاستثمار عضور اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن الذي يبدأ أعماله اليوم الأحد بصنعاء، أن عدد الشركات التجارية اليمنية والعربية والاجنبية التي أكدت مشاركتها في المؤتمر حتى ظهر أمس تجاوز الـ650 شركة تجارية من بينها236 شركة يمنية.

وأكد وكيل الوزارة لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ان حوالي 80 بالمئة من الشركات العربية والاجنبية التي اكدت مشارتها في المؤتمر هي شركات خليجية ، حيث احتلت الشركات السعودية المرتبة الأولى بعدد 113 شركة تجارية تليها الشركات الكويتية بعدد 40 شركة ثم الإماراتية 31 شركة و 28 شركة من دولة قطر و 15 شركة من الأردن و 13 شركة من لبنان و 11 شركة من جمهورية مصر العربية ومثلها من سلطنة عمان ، فيما توزعت الشركات الاخرى على عدد من دول العالم .

وقال" فضلا عن تلك الشركات فهناك 69 شخصية رسمية ستشارك في المؤتمر ".. .. متوقعا أن تشهد الساعات القليلة القادمة تلقي مزيد من تأكيدات المشاركة.

وزارة الصحة 5مشاريع أمام مؤتمر الفرص الاستثمارية

صنعاء/سبأ:

تعرض وزارة الصحة العامة والسكان في مؤتمر استثمار الفرص الاستثمارية خمسة مشاريع صحية في عدد من التخصصات الطبية بتكلفة تقديرية 66 مليون دولار.

وتتمثل هذه الفرص في اقامة مستشفى تخصصي في مجال امراض وجراحة ومعالجة السرطان بما فيها العلاج الجراحي والكيماوي والعلاج بالاشعة،حيث اقترحت الوزارة موقعين لهذا المشروع الاول بمدينة إب حيث تقدم خدماته لكل من محافظات تعز وذمار والضالع للكثافة السكانية فيها والموقع الثاني في مدينة عدن ليقدم خدماته لمحافظات شبوة وابين ولحج، حيث تقدر السعة السريرية للمستشفى الواحد 80 سريرا وبتكلفة تقديرية 16مليون دولار للمستشفى الواحد.

ومن الفرص المعروضة بناء مستشفى تخصصي للعظام وجراحة المخ والاعصاب، والذي سيكون الاول من نوعه في اليمن ويهدف الى توفير خدمة متميزة متخصصة في مجال جراحة العظام والمخ والاعصاب، في الوقت الذي تشكل الحوادث المرورية واطلاق النار العامل الاول في زيادة عدد المصابين بامراض العظام ويتم علاج اغلبية المصابين في خارج اليمن. ويقترح ان يقام المشروع في العاصمة صنعاء وبسعة سريرية لاتقل عن 150 سريرا وبتكلفة 30 مليون دولار.

كما تقدم الوزارة فرصة للاستثمار في مجال جراحة الكلى والمسالك البولية والذي تمثل حالات الاصابة بالفشل الكلوي نسبة كبيرة منها امراض الكلى والمسالك البولية ، حيث يقترح اقامة هذا المشروع بسعة 50 سريرا كحد ادنى وبتكلفة انشائية قدرها 10 ملايين دولار.

وتتمثل الفرصة الرابعة بامراض وجراحة القلب حيث تحتل امراض القلب المرتبة الاولى فالمؤشرات تدعو الى انشاء اكثر من مركز في الجمهورية وفي مقدمتها مركزين في كل من عدن والمكلا وبسعة سريرية لاتقل عن 80 سريرا وتكلفة 10 ملايين دولار للمركز او المستشفى.

واما الفرصة الخامسة فتشمل في مجال الادوية والصناعات الدوائية، حيث تشير الاحصائيات الى ان استيراد الجمهورية اليمنية من الادوية والمستلزمات الطبية يصل 250مليون دولار سنويا ، فيما لايتعدى قيمة الانتاج المحلي الوطني 15 مليون دولار سنويا، كما تشير الاحصاءات ان معدل الطلب السنوي يزيد عن 10في المائة سنويا بالاضافة الى وجود اسواق كبيرة تتيح مجالات للتصدير الى دول الجوار في القرن الافريقي وشرق افريقيا.

فريق ياباني يزور مصنع الاسمنت البرح

تعز / نعائم خالد

زار مصنع البرح فريق ياباني من شركة (تايهو)وكان في استقبالهم الدكتور حسين سعيد الملعسي مدير عام المصنع لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع توسعة المصنع حيث تم تشكيل لجان متخصصة لتجهيز البيانات اللازمة للفريق يأتي هذا في أطار الجهود المبذولة من قبل إدارة المصنع ممثلة بمديرها في سبيل تطوير أداء المصنع وتلبية احتياجات السوق من مادة الاسمنت .

تجدر الإشارة إلى أن طاقة المصنع الحالية (500)الف طن سنويا و ستصبح التوسعة أكثر من مليون ونصف طن سنويا .

وصول عدد من الوفود الخليجية المشاركة في مؤتمر فرص الاستثمار

صنعاء / 14 أكتوبر / سبأ :

وصل إلى صنعاء أمس عدد من الوفود الخليجية المشاركة في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية ، الذي يبدأ أعماله في العاصمة صنعاء اليوم.

حيث وصل الأخوة حميد بن بطي المهيري وكيل وزارة الاقتصاد المساعد في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وطارق بن فيصل القاسمي رئيس مجلس إدارة مجموعة الإمارات الاستثمارية رئيس مجلس مصرف الإمارات الإسلامي الدولي ، وأحمد اليافعي مدير عام شركة القدرة القابضة الخليجية ، وراشد أحمد بن رشيد نائب المدير العام لمؤسسة الخليج للاستثمار ، والشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين والوفد المرافق له ، وسعيد الكواري مدير إدارة التنمية الصناعية في دولة قطر ووفد من رجال الأعمال السعوديين برئاسة الشيخ عبدالله باحمدان رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري ، والدكتور أحمد خليل المطوع أمين عام منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية والوفد المرافق له .

وفي تصريحات لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) اعتبر رؤساء الوفود ، هذا المؤتمر خطوة ايجابية مهمة لتعريف دول المنطقة بالفرص الاستثمارية في اليمن .. معربين عن أملهم أن يفتح المؤتمر آفاقاً جديدة للاستثمارات الخليجية وبما يعود بالنفع على الاقتصاد اليمني .

وأشار عدد من رؤساء الوفود إلى أن اليمن يمتلك الكثير من الثروات غير المستغلة في مختلف الجوانب الاقتصادية فضلاً عن الثروة السمكية والسياحة وغيرها .

من جانبه قال ابراهيم بن خليفة آل خليفة وكيل وزارة في مملكة البحرين الذي وصل أمس إلى صنعاء للمشارك في المؤتمر (إن مجالات الاستثمار في اليمن واسعة ومتعددة لما يمتلك من سواحل طويلة وتراث غني وقطاعات زراعية وثروات صناعية ومواقع استراتيجية) .

وأضاف" إن المال يبحث عن فرص استثمارية مجزية باستطاعتنا أن نضع ايدينا على استثمارات مجزية لها عائدات ومردود جيد خاصة وأن لدينا تدفقات نقدية وثروات ضخمة قد تتراكم الآن في المنطقة نتيجة لأمور كثيرة وقد آن الأوان لإعادة توزيع هذه الاستثمارات في المنطقة.

وكان في استقبالهم الإخوة عبدالوهاب الحداد الوكيل المساعد في وزارة الصناعة والتجارة وعبدالواسع هايل سعيد عضو مجلس النواب رئيس لجنة النقل والمواصلات .

والمهندس عبدالله بقشان رئيس مجلس إدارة الشركة العربية اليمنية للإسمنت وأحمد مرشد مدير عام العلاقات في وزارة الصناعة والتجارة وعباس محرم مدير عام الخدمات الصناعية في الوزارة .

قائمة الفرص الاستثمارية في القطاع السمكي والمناطق الصناعية أمام مؤتمر فرص الاستثمار

عدن / 14 أكتوبر :

تتصدر الفرص الاستثمارية في مجال القطاع السمكي والمناطق الصناعية قائمة المشاريع التي ستعرض في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الذي يفتتح أعماله اليوم في صنعاء .

وعلمت (14 أكتوبر) أن وزارة الثروة السمكية ستعرض (12) فرصة استثمارية في مجالات الاستزراع السمكي وتصنيع أدوات ومعدات الاصطياد ، وكذا تعليب الأسماك وصناعة قوارب الصيد وثلاجات الخزن والتجميد وتحضير وتصدير الأسماك .. إضافة إلى فرص استثمارية في مجال طحن نفايات الأسماك والاصطياد وصيانة قوارب الاصطياد .

فيما تتصدر قائمة المناطق الصناعية التي حددتها واعتمدت الحكومة في عدن والحديدة وحضرموت قائمة الموضوعات التي تنوي وزارة الصناعة والتجارة تقديمها إلى المؤتمر في إطار خطة شاملة للوزارة تهدف إلى إنشاء عشر مناطق تخصصية ونوعية في عدد من المحافظات .

وقد راعت الوزارة عند اختيار المناطق الصناعية المواقع التي يعول عليها التسريع في عملية التنمية وجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل والدخل وقربها من الموانئ والطرق الدولية والمساحة الكافية من الأراضي وخدمات البنى التحتية .

لقاء تعريفي حول آليات التعامل مع مرضى الإيدز

عدن / سبأ

نظم البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز أمس بمستشفى الوحدة التعليمي بعدن لقاء تعريفي للتوعية بمخاطر مرض الايدز وكيفية التعامل مع المصابين به بمشاركة أكثر من 100 كادر من الأطباء والمخبرين والفنيين والممرضين والقابلات بالمستشفى . ويهدف اللقاء على مدى يومين إلى تعريف المشاركين بمخاطر مرض الإيدز وأهمية تقديم الرعاية التكاملية للمريض وأثر التمييز والوصمة الاجتماعية على مرضى الإيدز، إضافة تعريفهم بكيفية الوقاية من المرض والطرق المثلى للتشخيص والمعالجات السليمة للحالات المكتشفة .

وخلال اللقاء أكد الدكتور ماجد الجنيد وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الرعاية الصحية الأولية والدكتورة ميادة فيصل من البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز على أهمية مثل هذه اللقاءات التعريفية في رفع مستوى الوعي والمعرفة التامة بالمرض

فرصتان استثماريتان أمام مؤتمر فرص الاستثمار في مجال إنتاج الكهرباء بالغاز

صنعاء / 14 أكتوبر / متابعات

أوضح الدكتور مصطفى بهران وزير الكهرباء والطاقة أن وزارته ستطرح أمام المستثمرين المحليين والخليجيين والأجانب في مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية الذي يبدأ أعماله اليوم في صنعاء فرصتي استثمار لبناء محطتين غازيتين لتوليد الكهرباء في منطقتي معبر وبلحاف بقدرة أربعمائة ميجاوات لكل منهما .

ونقل عنه موقع (26 سبتمبر نت) قوله إن الوزارة ستنشئ قطاعاً للطاقة المتجددة والبديلة ليلبي حاجةِ الاستثمارات الموجهة نحو إنتاج الطاقة الكهربائية بالبدائل الأخرى لافتاً إلى أن هذا القطاع الجديد سيوظف لتشجيع الاستثمارات في مجال إنتاج الكهرباء بالرياح والطاقة الشمسية لتغطية حاجةِ المناطق الريفية والنائية غير الموصلة بالشبكة الكهربائية الحالية ، فضلاً عن احتياجات المشاريع الصغيرة من الكهرباء .

وأكد الدكتور بهران أن الجهود اليمنية في مجال الطاقة الذرية ليست جديدة وأنها مستمرة منذ سنوات مشيراً إلى أن وزارته ستمضي قدماً في هذا التوجه معرباً عن الأمل في أن يتم قريباً التوقيع على أولى الاتفاقات في جانب بناء محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه بالطرق النووية مع إحدى الشركات الأمريكية .